SMA
العرجاني
LAW FIRM
محامون ومستشارون

نظام الاستثمار السعودي المحدّث

١٤٤٦هـ - ٢٠٢٤م

سعياً لتحقيق مستهدفات رؤية ٢٠٣٠
المملكة تطلق ... نظام الاستثمار المحدث

في خطوة ديناميكية لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ من الناحية الاقتصادية والاستثمارية، صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٤٠) وتاريخ ١٤٤٦/٠٢/٠٧هـ الموافق ٢٠٢٤/٠٨/١١م الموافق بشأن التحديثات الجديدة على نظام الاستثمار الأجنبي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١) وتاريخ ١٤٢١/٠١/٠٥هـ الموافق ٢٠٠٠/١٠/٠٤م، لإصدار نظام الاستثمار كنظام متكامل يحل محل نظام الاستثمار الأجنبي، ويهدف إلى توفير بيئة استثمارية خصبة ومرنة لجذب الاستثمارات العالمية، عبر مرونة ويسر الإجراءات و تقديم الحوافز، وتنوع سبل حل النزاعات لدى المستثمر المحلي والأجنبي، لزيادة الناتج المحلي وتحقيق التنوع الاقتصادي بالمملكة.

يُعد نظام الاستثمار أحد أبرز المبادرات الوطنية لتطوير بيئة الاستثمار، ويكمن في صلب النظام الالتزام، والمساواة، وحماية المستثمر...

وتعد الركائز التالية هي الأبرز في النظام:

المساواة في كافة المعاملات:

يضمن النظام معاملة متساوية لكل من المستثمرين المحليين والأجانب، مما يعزز بيئة عمل عادلة وتنافسية.

تيسير الاستثمار:

تسهيل وتسريع عمليات الإنشاء والتشغيل للمستثمرين في المملكة العربية السعودية

حماية المستثمر:

يوفر النظام ضمانات قوية لحماية المستثمرين من المصادرات التعسفية، وضمان إعادة تحويل الأرباح.

حوافز دافعه للنمو:

لجذب الاستثمارات قام المنظم بتبسيط الإجراءات التنظيمية، وقدم الاعفاءات الضريبية، وذلك لخلق سوق استثماري جاذب ومرن.

التركيز على القطاعات:

منح النظام أولوية الاستثمار في القطاعات الحيوية للتنويع الاقتصادي، مثل: التكنولوجيا، الطاقة المتجددة، الرعاية الصحية، السياحة.

يشمل نظام الاستثمار على مجموعة متكاملة من الأحكام الجاذبة للاستثمار الأجنبي، ومن بينها الجوانب الرئيسية التالية:

القطاعات المستهدفة

- **التنوع:** يعطي النظام الأولوية للاستثمار في القطاعات التي تساهم في التنوع الاقتصادي، مثل التصنيع والسياحة والتكنولوجيا.
- **الصناعات الاستراتيجية:** تسعى المملكة بنشاط إلى جذب الاستثمارات الأجنبية في الصناعات الاستراتيجية التي تتوافق مع رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.

تسهيل الاستثمار

- **مركز خدمات الاستثمار:** أنشأت المملكة مركزًا واحدًا "المركز السعودي للأعمال" للمستثمرين، يقدم المساعدة في التراخيص والسجلات وغيرها من المسائل الإدارية.
- **سياسات التأشيرات:** سهلت المملكة متطلبات التأشيرة للمستثمرين الأجانب والعمال الموهوبين.
- **حماية الملكية الفكرية:** تعزيز التدابير لحماية الملكية الفكرية لحماية حقوق المستثمرين.
- **تطوير البنية التحتية:** تستثمر المملكة في مشاريع البنية التحتية لدعم النمو الاقتصادي والاستثمار.

حوافز الاستثمار

- **الحوافز الضريبية:** تأهيل المستثمرين للحصول على مزايا ضريبية مختلفة، مثل تخفيضات ضريبة الشركات أو الإعفاءات.
- **الإجراءات الرقابية:** يهدف النظام إلى تعزيز الإجراءات الرقابية على المستثمرين.
- **الحوافز القطاعية:** توفير حوافز متنوعة لقطاعات هامة، مثل التكنولوجيا والطاقة المتجددة والرعاية الصحية، حوافز محددة.

حماية المستثمر

- **المعاملة العادلة:** يضمن النظام المعاملة العادلة لكل من المستثمرين المحليين والأجانب، مما يزيل الممارسات التمييزية.
- **حماية المستثمر:** يعزز النظام من حماية المستثمرين من الممارسات غير النظامية في السوق.
- **إعادة تحويل الأرباح:** يتم ضمان حق المستثمرين في إعادة تحويل أرباحهم ورأس مالهم.
- **تسوية المنازعات:** ينص النظام على آليات فعالة لتسوية المنازعات، بما في ذلك التحكيم والوساطة والطرق الودية.

النتائج الإيجابية المستهدفة لنظام الاستثمار المحدث

تطوير القطاع

- **الصناعات الاستراتيجية:** يمكّن النظام تعزيز تطور الصناعات الاستراتيجية، مثل التكنولوجيا والرعاية الصحية والطاقة المتجددة، والتي تعتبر ضرورية للنمو الاقتصادي طويل الأجل في المملكة العربية السعودية.
- **السياحة:** من خلال تحسين البيئة الاستثمارية والبنية التحتية، يمكن أن يساهم النظام في نمو قطاع السياحة .
- **المنافسة:** تتنافس المملكة العربية السعودية مع الأسواق الأخرى لجذب الاستثمار الأجنبي، وستكون قدرة المملكة على توفير بيئة أعمال تنافسية وحوافز جذابة أمرًا حيويًا.

السمعة الدولية

- **تحسين الصورة:** يسعى النظام تعزيز سمعة المملكة العربية السعودية كوجهة جاذبة للأعمال ورؤوس الأموال.
- **القيادة الإقليمية:** من خلال تنفيذ إصلاحات اقتصادية تقدمية، يمكن للمملكة العربية السعودية أن يكون لها دور ريادي في العالم في الاستثمار والتنمية الاقتصادية

يهدف نظام الاستثمار المحدث لخلق نتائج كبيرة على اقتصاد المملكة وجاذبيتها للمستثمرين الأجانب، ومن بينها...

النمو الاقتصادي

- **زيادة الاستثمار:** من المتوقع أن يجذب النظام المزيد من الاستثمارات الأجنبية، مما يمكن أن يعزز النمو الاقتصادي ويخلق فرص عمل ويزيد إيرادات الدولة.
- **التنوع:** من خلال تشجيع الاستثمار في القطاعات غير النفطية، يمكّن النظام المساعدة في تنويع الاقتصاد السعودي وتقليل اعتماده على النفط.
- **الابتكار ونقل التكنولوجيا:** يجذب الاستثمار الأجنبي تقنيات وخبرات وابتكارات جديدة إلى المملكة العربية السعودية، مما يعزز التنمية الاقتصادية.

خلق فرص العمل

- **الوظائف المباشرة وغير المباشرة:** يخلق النظام وظائف مباشرة للمستثمرين الأجانب وموظفيهم، وكذلك وظائف غير مباشرة في القطاعات ذات الصلة.
- **تطوير المهارات:** يساهم الاستثمار الأجنبي في تطوير القوى العاملة الماهرة في المملكة العربية السعودية .

أبرز الفروقات بين نظام الاستثمار المحدث ونظام الاستثمار الأجنبي:

يُلغي نظام الاستثمار المحدث نظام الاستثمار الأجنبي الصادر بمرسوم ملكي رقم (م/١) وتاريخ ٥/١/١٤٢١هـ، ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار - سابقًا- رقم (٢/٧٤) وتاريخ ١٢/٥/١٤٣٥هـ، وفيما يلي أبز الفروقات بين النظامين:

معيار المقارنة	المادة النظامية	الملخص النظامي	الأثر العملي
الغرض و النطاق	المادة (٢) من نظام الاستثمار المحدث	أتى النظام المحدث بأحكام تنظم البيئة الاستثمارية بالمملكة، وتطبق على جميع المستثمرين المحلي و الأجنبي، على غرار النظام السابق الذي يطبق على المستثمر الأجنبي فقط.	سيكون النظام مرجع لكافة المستثمرين بالمملكة فيما يتعلق بأحكام الاستثمار و ما يرتبط به من أحكام.
حرية الاستثمار	المواد (٣، ٨، ٩) من نظام الاستثمار المحدث	جعل النظام المحدث الأصل للمستثمرين هو حرية الاستثمار في أي قطاع أو نشاط، ويستثنى من ذلك على المستثمر الأجنبي فقط، ما يلي: ١- ما ينشر ضمن قائمة الأنشطة المستثناه من قبل الوزارة. ٢-ما يتعلق بحماية الأمن الوطني.	للمستثمرين المحليين و الأجانب الحق بالاستثمار في أي نشاط متاح بالمملكة، ومن يرغب الاستثمار في النشاطات الواردة ضمن قائمة الأنشطة المستثناه من الأجانب، فيلزم أن يحصل على موافقة الوزارة في ذلك.
الحو افزوالامتيازات	المادة (٦) من نظام الاستثمار المحدث	نص النظام المحدث صراحة على وجود محفزات تمنح للمستثمرين – المحليين و الأجانب-، وذلك وفق معايير موضوعية للكافة، وذلك على غرار النظام السابق الذي لم ينص على ذلك.	المملكة بالنظام المحدث، تهدف إلى وضع معايير موضوعية تطبق على كافة المستثمرين لضمان حصولهم على حوافز متساوية ومنها، حصول المستثمر على تسهيلات ودعم من الجهات الإدارية.

أبرز الفروقات بين نظام الاستثمار المحدث ونظام الاستثمار الأجنبي:

معيار المقارنة	المادة النظامية	الملخص النظامي	الأثر العملي
حقوق المستثمر	المادة (٤) من نظام الاستثمار المحدث	توضيح حقوق المستثمر وهي: ١- المساواة بين المستثمرين، ٢- المعاملة العادلة، ٣-عدم المصادرة و نزع الملكية إلا بموجب حكم قضائي أو المصلحة العامة.، ٤- حرية تحويل الأموال، ٥- حرية إدارة الاستثمارات، ٦- جماية الملكية الفكرية والمعلومات السرية، ٧-تيسير الإجراءات الإدارية.	ترتبط تلك الحقوق بالمستثمر منذ بداية عمله حتى اطلاق المشروع وإدارته، مما يسهم في خلق بيئة مرنة وخصبة للمستثمر المحلي و الأجنبي على حد سواء في مواجهة الجهات الإدارية.
التزامات المستثمر	المادة (٥) من نظام الاستثمار المحدث	أوضح النظام المحدث بالتزام كافة المستثمرين بما تضمنته الأنظمة واللوائح و الاتفاقيات المعمول بها بالمملكة على وجه عام.	على المستثمرين احترام الأنظمة والاتفاقيات المعمول بها بالمملكة، وأنه لتطبيق هذا الالتزام لابد من اسهامات مشتركة بين مكاتب المحاماة و الجهات الاستثمارية.
التسجيل والإجراءات	المادة (٧) من نظام الاستثمار المحدث	متطلب المستثمر الأجنبي للاستثمار –عدا الاستثمار بالأوراق المالية- يكون بتسجيله في سجل المستثمرين لدى الوزارة، دون الحاجة لاصدار ترخيص كما هو مسبقاً، ولابد من تسجيل المستثمر المحلي ضمن سجل المستثمرين الوطني لدى الوزارة.	أنه من المتعين على المستثمر الأجنبي أن يسجل في سجل المستثمرين دون الحاجة لعناء طلب والانتظار للترخيص، وأن المستثمر المحلي ينبغي عليه التسجيل في السجل الوطني للمستثمرين.
تسوية المنازعات والعقوبات	المواد (١٠، ١١) من نظام الاستثمار المحدث	وفر المنظم لكافة المستثمرين الحق باللجوء إلى المحكمة المختصة في النزاع مع الجهة الحكومية، و أجاز اتفاق الأطراف على اللجوء لوسائل تسوية المنازعات الأخرى البديلة على عكس النظام السابق،وأورد العديد من العقوبات التي تنال المستثمر عند ارتكاب الأفعال المنصوص عليها.	توفر الحلول البديلة التي أجازها المنظم في توفير الوقت والجهد والمال بدلاً من المنازعات في المحاكم المختصة ، حيث وفر المنظم الوساطة والتحكيم كخيارات بديلة ووضح النظام العقوبات بشكل صريح.

للتواصل

معد من قبل فريق شركة العرجاني للمحاماة والاستشارات القانونية

شركة مهنية ذات مسؤولية محدودة، س. ت (١٠١٠٨٢٥٩٠٥) سجل منشأة قانونية (٧٠٣٠٧٩٤٧٣٤) ترخيص وزارة العدل (٤٣٦٣١)

مركز ذا ديستنيشن، حي الياسمين، طريق أبي بكر الصديق، ٦٩٧٢ الرياض، ١٣٣٢٦، المملكة العربية السعودية

جميع الحقوق محفوظة لشركة سالم العرجاني للمحاماة والاستشارات القانونية ٢٠٢٤©

بريد إلكتروني: Info@smalaw.sa

جوال: 00966552244744

SMA
العرجاني
LAW FIRM
محامون ومستشارون

The Updated Saudi Investment Law

2024 - 1446

In an effort to achieve the goals of Vision 2030

The Kingdom launches... the updated Investment Law

In a dynamic step to achieve the goals of the Kingdom of Saudi Arabia's Vision 2030 in economic and investment terms, Council of Ministers Resolution No. (40) was issued, dated 02/07/1446, corresponding to 08/11/2024, regarding the new updates to the foreign investment law issued by Royal Decree No. (M/ 1) On 01/05/1421, corresponding to 10/04/2000, to issue the investment law as an integrated law that replaces the foreign investment law, and aims to provide a fertile and flexible investment environment to attract global investments, through flexibility and facilitation of procedures, provision of incentives, and diversity of ways to resolve disputes in the country. Local and foreign investors, to increase domestic product and achieve economic diversification in the Kingdom.

Key Pillars of the new Saudi Investment Law

The Investment Law is one of the most prominent national initiatives to develop the investment environment. At the core of the law are commitment, equality, and investor protection... The following pillars are the most prominent in the system:

Level Playing Field:

The Law ensures that both domestic and foreign investors are treated equally, fostering a fair and competitive business environment.

Streamlined Investment process:

The Saudi Investment law makes an easier and faster processes to establish and operate businesses in Saudi Arabia for investors.

Robust Investor Protection:

The law provides strong safeguards for investor rights, including protection against expropriation and guarantees for repatriation of profits.

Incentive- Driven Growth:

To attract strategic investments, Saudi Arabian government has introduced a range of incentives, such as tax breaks simplified, regulatory procedures.

Focus on key sectors:

The law prioritizes investment in sectors crucial for economic diversification, such as technology, renewable energy, healthcare and tourism.

Analysis of the Saudi Investment Law Aspects

Saudi Arabia`s updated Investment Law encompasses a wide range of provisions designed to attract foreign investment and foster economic growth. Some of the key aspects of the law include:

Investor Protection

- **Equal Treatment**: The law ensures equal treatment for both domestic and foreign investors, eliminating discriminatory practices.
- **Expropriation Protection**: Investors are protected against arbitrary expropriation of their assets.
- **Repatriation of Profits**: Investors are guaranteed the right to repatriate their profits and capital.
- **Dispute Resolution**: The law provides for efficient dispute resolution mechanisms, including arbitration and mediation.

Investment Incentives

- **Tax Incentives**: Investors may be eligible for various tax benefits, such as corporate tax reductions or exemptions.
- **Regulatory Simplification**: The law aims to streamline administrative procedures.
- **Sector-Specific Incentives**: Certain sectors, such as technology, renewable energy, and healthcare, may receive targeted incentives.

Investment Facilitation

- **One-Stop-Shop**: The government has established a one-stop-shop for investors, providing assistance with permits, licenses, and other administrative matters.
- **Visa Policies**: The Kingdom has relaxed visa requirements for foreign investors and skilled workers.
- **Intellectual Property Protection**: Strong intellectual property protection measures are in place to safeguard investors` rights.
- **Infrastructure Development**: The government is investing in infrastructure projects to support economic growth and attract investment.

Sector Focus

- **Diversification**: The law prioritizes investments in sectors that contribute to economic diversification, such as manufacturing, tourism, and technology.
- **Strategic Industries**: The government actively attracts foreign investments to invest in the strategic industries in alignment with the Saudi Arabia`s Vision 2030.

Potential objectives of the updated Investment Law

Economic Growth

- **Increased investment**: The law is expected to attract more foreign investment, which can boost economic growth, create job opportunities and increase state revenues.
- **Diversification**: By encouraging investment in non-oil sectors, the regime can help diversify the Saudi economy and reduce its dependence on oil.
- **Innovation and technology transfer**: Foreign investment attracts new technologies, expertise and innovations to Saudi Arabia, which enhances economic development

Job Creation

- **Direct and indirect jobs**: The law creates direct jobs for foreign investors and their employees, as well as indirect jobs in related sectors.
- **Skills development**: Foreign investment contributes to the development of the skilled workforce in the Kingdom of Saudi Arabia.

The update Investment Law aims to create significant results on the Kingdom`s economy and its attractiveness to foreign investors..

Sector Development

- **Strategic Industries**: the law enables the enhancement of the development of strategic industries ,such as technology
- **Tourism**: By improving the investment environment and infrastructure, the law can contribute to the growth of the tourism sector. Competition: Saudi Arabia is competing with other markets to attract foreign investment, and the Kingdom's ability to provide a competitive business environment and attractive incentives will be vital.
- **Competition**: Saudi Arabia is competing with other markets to attract foreign investment, and the Kingdom's ability to provide a competitive business environment and attractive incentives will be vital.

International Reputation

- **Improving the image**: The regime seeks to enhance the reputation of the Kingdom of Saudi Arabia as an attractive destination for business and capital.
- **Regional Leadership**: By implementing progressive economic reforms, Saudi Arabia can have a leading role in the world in investment and economic development.

The notable differences between the updated Investment Law and Foreign Investment Law:

The updated investment law cancels the foreign investment law issued by Royal Decree No. (M/1) dated 1/5/1421 AH, and its executive regulations issued by the decision of the Board of Directors of the General Investment Authority - previously - No. (2/74) dated 5/12/1435 AH, and the following is The most notable differences between the two laws:

Comparison Criterion	Article	Summary	Practical Effect
Purpose and scope	Article (2) From the updated Investment Law	The updated law came with provisions that regulate the investment environment in the Kingdom and apply to all local and foreign investors, similar to the previous law that applied to foreign investors only.	The law will be a reference for all investors in the Kingdom regarding investment provisions and related provisions.
Investment freedom	Articles (3, 8, 9) From the updated Investment Law	The updated law made the principle for investors the freedom to invest in any sector or activity, with the following exceptions for foreign investors only: 1- What is published within the list of activities excluded by the Ministry. 2-With regard to protecting national security.	Local and foreign investors have the right to invest in any activity available in the Kingdom, and whoever wishes to invest in activities included in the list of activities excluded from foreigners must obtain the Ministry's approval to do so.
Incentives and Privileges	Article (6) From the updated Investment Law	The updated law explicitly stipulates the existence of incentives granted to investors - local and foreign - according to objective criteria for all, similar to the previous law that did not stipulate this.	The Kingdom's updated law aims to set objective standards applied to all investors to ensure that they receive equal incentives, including that the investor receives facilities and support from administrative authorities.

The notable differences between the updated Investment Law and Foreign Investment Law:

Comparison Criterion	Article	Summary	Practical Effect
Investor rights	Article (4) From the updated Investment Law	Clarification of the investor's rights: 1- Equality among investors, 2- Fair treatment, 3- No confiscation or expropriation except pursuant to a judicial ruling or in the public interest., 4- Freedom to transfer funds, 5- Freedom to manage investments, 6- Protection of intellectual property and confidential information, 7- Facilitation Administrative procedures.	These rights are linked to the investor from the beginning of his work until the launch and management of the project, which contributes to creating a flexible and fertile environment for both local and foreign investors in facing administrative authorities.
Investor obligations	Article (5) From the updated Investment Law	The updated law clarified the commitment of all investors to the provisions of the laws, regulations and agreements in force in the Kingdom in general.	Investors must respect the regulations and agreements in force in the Kingdom, and to implement this commitment, there must be joint contributions between law firms and investment entities.
Registration and procedures	Article (7) From the updated Investment Law	The foreign investor's requirement for investment - other than investment in securities - is to register him in the Ministry's investor registry, without the need to issue a license as previously, and the local investor must be registered in the Ministry's national investor registry.	The foreign investor must register in the investor registry without having to bother applying and waiting for a license, and the local investor must register in the national investor registry.
Dispute settlement and penalties	Articles (10,11) From the updated Investment Law	The regulator provided all investors with the right to resort to the competent court in disputes with the government entity, and allowed the parties to agree to resort to other alternative dispute settlement methods, unlike the previous law, and listed many penalties that the investor faces when committing the stipulated acts.	The alternative solutions approved by the regulator save time, effort and money instead of disputes in the competent courts, as the regulator provided mediation and arbitration as alternative options and the law explicitly stated the penalties.

Contact Detail

By SMA Law Firm Team

Professional LLC, CR Number (1010825905), Saudi Bar Association License Number (7030794734), Ministry of Justice License Number (43631)

Address: 6972 Abi Bakr Assiddiq Rd, Al Yasmeen Dist, 13326 – 4561, Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia

E: Info@smalaw.sa

M: 00966552244744